المجلس العربي للمياه :

التوجه سيركز على المشاركة المجتمعية في قطاع المياه

> تبنى المجلس العربي للمياه تنفيذ العديد من الأنشطة و البرامج منذ إنشائه عام ٢٠٠٤م على ضوء الأهداف المرسومة للمجلس والتي تتمثل في تفعيل الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق الأمن المائي والغذائي من خلال رؤية عربية مشتركة ودعم التعاون العربي في مجال تنمية الموارد المائية ونشر الوعي بقضايا الموارد المائية، وبناء القدرات لتنفيذ وتحقيق فهم أفضل للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

كتب/ محمد العريقي

إضافة إلى نشر المعلومات وتيسير تبادل الخبرات، والممارسات الجيدة والتقنيات الحديثة ونتائج الأبحاث بين الدول العربية ورصد اتجاهات الرأي العام إزاء المشروعات المتعلقة بإدارة واستخدام الموارد المائية المشتركة، والتشريعات والسياسات المائية على المستويات الوطنية والإقليمية.

وفي هذا الصدد تجرى الاستعدادات حاليا لتنفيذ برنامج حيوي في سبع دول عربية وهو برنامج (المشاركة المجتمعية بقطاع المياه) .

ويهدف هذا المشروع إلى دعم قدرات ذوى العلاقة للرصد والتقييم كآلية لإشراك المجتمع في إدارة المياه لتعضيد حكومة المياه في العالم العربي.

ويقصد بذوي العلاقات هم كل فئات وأفراد المجتمع ممثلون بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام والمؤسسات العلمية وغيرها .

الدكتور صفوت عبد الدائم الأمين العام للمجلس العربي للمياه ، قدم عرضا مفصلا أمام أعضاء الفرق الوطنية لسبع دول عربية منها اليمن في ورشة عمل عقدت في عمان مؤخرا عن مكونات المشروع ، فأوضح أن المشروع يتكون من مكونين أساسيين هما:

الأول تشخيص خط الأساس (baseline diagnosis) لمؤشرات حوكمة المياه، والثاني دعم اشتراك المجتمع المدني في رصد وتقييم خدمات المياه.

ويركز المكون الأول على التشخيص الأساسي لمؤشرات حوكمة المياه.

و يعتمد هذا المكون على الإجابات على بعض الأسئلة مثل ما هي المعلومات المطلوبة؛ وما هي أنسب وسيلة لكي تصل هذه المعلومات إلى الفئات المستهدفة؛ ومن سيقوم بعملية تجميع وتوفير المعلومات لمستخدميها؛ و كيف سيتم تشغيل وصيانة وتمويل النظام المعلوماتى .. وغيرها

و فعاليات هذا المكون يقوم على تشخيص خط الأساس(baseline diagnosis) للمؤشرات المستخدمة في رصد وتقييم الممارسات الحالية في استعمال وإدارة المياه السطحية والجوفية في الشرب والري والصرف كميا ونوعيا وتحليل النتائج لتحديد قصص النجاح وأوجه القصور وإنشاء شبكات إقليمية لرصد إدارة موارد المياه واستخداماتها للتنسيق مع كل الجهود الإقليمية والدولية لمبادرات تحديد المرجعيات الأساسية benchmarking لاعتماد الطريقة التنفيذية لجمع وعرض المؤشرات وما يتبعه من إنشاء قواعد معلومات متاحة للجميع .

إما فعاليات المكون الثاني فيركز على تقوية مشاركة المجتمع المدني في رصد وتقييم خدمات المياه من خلال ترسيخ الحوار بين المؤسسات المسئولة والمجتمع المدني حول إدارة المياه والسياسات والبرامج المتعلقة بها من خلال منبر يؤدي إلى إبراز ممارسات جيدة تكون مكتبة افتراضية لجمع ونشر المعلومات في صورة وثائق ووسائل عرض متعددة (الموقع الالكتروني للمشروع) وتقوية المشاركة المجتمعية في الإدارة المائية من خلال تحديد طرق المشاركة المستدامة التي تؤدي إلى التنافس بين الجمهور بالشكل الذي يسمح بالابتكار على مستوى ريادي بمشاركة الإعلام ويتكون معه سفراء الحكم الرشيد للمياه وتقوية قدرات المجتمع المدني لإجراء أعمال رصد وتقييم دوره ودور الجهات المسئولة عن إدارة المياه لتحسين تدفق المعلومات بالشكل الذي يربط بين جمع المعلومات وقضايا المياه .

وحددت المخرجات المتوقعة لهذا المشروع بإجراء مسح خط الأساس (baseline survey) لمعرفة الرأي العام في خدمات وسلوكيات إدارة المياه وتجميع مجموعة من المرجعيات القياسية والبيانات (benchmarks data) المتناظرة على المستوى الإقليمي واستخدام نتائج المسح لإعداد خطة تفعيل (action plan) أثناء وبعد المشروع وتفعيل شراكة المجتمع (Public Engagement)في إدارة المياه .

الفاو تحذر من العواقب الوخيمة لتغير المناخ على الإنتاج الغذائي

■ حذرت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) من أن التغيرات المناخية الجارية قد تكون لها عواقب وخيمة بالنسبة للإنتاج الغذائي ومن المتوقع أن تنعكس الآثار البطيئة للتغير المناخي في مزيد من الأضرار في الدول النامية، وأكدت المنظمة ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة الآن.

وقال الكساندر مولر، المدير العام المساعد لشؤون الموارد الطبيعية بالمنظمة، «إن العالم يصب اهتمامه على التصدي للآثار القصيرة الأمد لتغير المناخ والناجمة عن الأحداث الجوية المتطرفة، إلا أن الآثار البطيئة يمكن أن تحدث تغييرات أكثر عمقا في النظام الأساسي للزراعة بما يمكن أن تجره من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي خلال الفترة من ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠».

وحذر مولر من أن التصدي للتغيرات البعيدة المدى بصورة آجلة ليس أمرا منطقيا ولا بد من دعم الزراعة خصوصا في الدول النامية لكي تصبح أكثر مرونة.

وأوصت المنظمة بأن تدرج الحكومات خلال مفاوضاتها بشأن تغير المناخ ضمان عدم تهديد الأمن الغذائي، كما أوصت بأن يتخذ الأمن الغذائي كأحد المؤشرات لقياس مدى التعرض لآثار تغير المناخ، مشيرة إلى نظم إنتاج الغذاء والنظم البيئية بالغة الحساسية إزاء تغير المناخ والتقلبات المناخية.

فالتغيرات الملموسة في درجات الحرارة ومستويات هطول المطر وما يرتبط بذلك من انتشار الأمراض تؤدي إلى خفض الإنتاج مما يعرض السكان الفقراء للخطر في البلدان المعتمدة على واردات الغذاء.

كما أكدت الفاو ضرورة تطوير أصناف غذائية من المحاصيل الأساسية التي تملك قدرات عالية على التكيف مع الأحوال المناخية المتوقعة مستقبلا، بحيث تملك مقاومة للحرارة والجفاف والمياه المالحة.

من 20 إلى 23 أبريل الجاري :

مؤتمر عن تحلية المياه في البلدان العربية في الرياض

الثورة / متابعات

يعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية مؤتمر تحلية المياه في البلدان العربية والذي تنظمه وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أبريل الجاري .

ونقلت صحيفة المدينة السعودية عن المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين وزير المياه والكهرباء رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة القول إن المؤتمر يهدف إلى بحث كل مستجدات تقنيات طرق تحلية المياه في الدول العربية وتفعيل تبادل الخبرات المكتسبة من تجارب الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية في مختلف النواحي التشغيلية في مجال تحلية المياه وعقد ورش عمل حول الطاقة الشمسية في التحلية والبيئة .

ووفقاً للجنة العلمية للمؤتمر يناقش المجتمعون اختيار المواد في محطات التحلية بين (معايير المواصفات) والخبرة وتحديد الوقود المستخدم في محطات التحلية بين اقتصاديات التكاليف والبيئة ، أما جلسات الدراسات والأبحاث فستتناول الطاقة البديلة والمتجددة والإبداع والابتكار في تقنيات تحلية المياه المالحة .

إجراءات للحد من الحفر العشوائي لآبار المياه بحوض دلتا أبين

● أبين/سبأ

ناقشت لجنة الحوض المائي بدلتا أبين في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ صالح حسين الزوعري المواضيع والتقارير المتعلقة بنشاطها.

واستعرضت اللجنة تقرير نشاط مركز الكود للأبحاث الزراعية في ما يتعلق بترشيد استخدام المياه في دلتا أبين وخطة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي للنصف الأول من العام الحالي وتقرير نشاط إدارة الصرف الصحي خلال النصف الأول من العام ذاته.

وفي الاجتماع أكد المحافظ الزوعري أهمية تضافر الجهود الرسمية والشعبية والجهات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي في المحافظة للحد من الحفر العشوائي للمياه الذي يهدد حوض دلتا أبين.

وحث المعنيين على استخدام الطرق العلمية الحديثة في الري لتقليل استنزاف المياه، مشيدا بالدور العلمي لمحطة الكود للأبحاث الزراعية التي أضحت أحد معالم دلتا أبين بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية.

ووجه محافظ أبين باتخاذ الإجراءات القانونية على من يمارسون أعمال تؤثر سلبا على نشاط محطة الأبحاث.

الأمم المتحدة تعتبر 2011م عاماً حاسماً :

مفاوضات جديدة حول ظاهرة تغير المناخ وما بعد كيوتو

الثورة / متابعات

تواصل وفود نحو ٢٠٠ دولة في العاصمة التايلاندية بانكوك المفاوضات حول ظاهرة التغير المناخي لإعداد وثيقة تحل بدلا من بروتوكول كيوتو، وذلك قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة للتغير المناخي في دربان (جنوب أفريقيا) .

ويعد الاجتماع الذي يعقد في الفترة من ٣ إلى ٨ إبريل الجاري هو الأول منذ اتفاق وزراء البيئة في ديسمبر الماضي بمدينة كانكوم المكسيكية على إنشاء صندوق خاص لمساعدة الدول الأكثر فقرا لمكافحة الاحتباس الحراري واتفقوا كذلك بشأن العمل على منع زيادة درجة حرارة الكوكب لأقل من درجتين مئويتين .

كما يعد الاجتماع الأول بين اجتماعين تحضيريين يسبقان قمة دربان التي ستعقد في نوفمبر القادم، والتي يصنفها الخبراء على أنها ستكون الفرصة الأخيرة للتوصل لتوافق عام قبل انتهاء بروتوكول كيوتو في ٢٠١٢م.

وعبرت السكرتيرة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كريستينا فيجيريس، عن أملها في أن يتوصل الاجتماع لإزالة العقبات خلال المفاوضات ولتمهيد الطريق قبل قمة نوفمبر المقبلة.

وقالت فيجيريس، في تصريحات الأسبوع الماضي، إن اجتماع بانكوك بحاجة لعملية دفع للتقدم في الأهداف التي أقرتها قمة كان كون، «التي كان العالم فيها أمام مفترق طرق واختار الطريق نحو مناخ آمن .

وتعتقد فيجيريس أن ٢٠١١م هو عام «حاسم» لكي تحل حكومات العالم المختلفة قضاياها المتعلقة بشأن مستقبل بروتوكول كيوتو، لكنها بدت واقعية واعترفت مؤخرا بأن هدف التوصل لاتفاق «طموح وعادل وملزم» في دربان يعد «خرافيا»، مبرزة أن المشكلة تتمثل في تخطي عقبة الانقسام بين الدول الغنية والفقيرة .

وأكدت دول مثل كندا واليابان وروسيا (ثلاثة من ٤٧ دولة وقعت على الوثيقة) أنها ترفض مد العمل ببروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢م ، وتراهن على اتفاق جديد يتضمن جميع الدول الأكثر تلوثا .

فيما تصر الدول الناشئة، بقيادة العملاق الصيني والهند، على أن من حقها المطالبة ببعض الالتزامات مثل باقي الدول كي لا يتضرر نموها الاقتصادي .

وتعد آلية تمويل «الصندوق الأخضر» واحدة من أهم القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وقيمتها ١٠٠ مليار دولار، ولكن لا يزال يجهل كيفية تحمل البلدان المانحة لتلك القيمة .

وبين هذه الدول تقع اليابان، والتي تعرضت الشهر الماضي لضربة قاضية متمثلة في ثلاثية الزلزال وموجات تسونامي المدمرة والأزمة النووية في فوكوشيما التي ضربت اقتصادها .

وهناك دول صناعية أخرى ستتابع عن كثب الدور الذي يمكن أن تلعبه اليابان بخصوص ظاهرة التغير المناخي، ومعرفة ما إذا كانت ستبقي أو سترفع معدلات التلوث التي يفترض أن تنخفض بحلول عام ٢٠٢٠م.

وبالإضافة إلى ذلك، ينتظر أن تواصل الوفود مباحثاتها بشأن سبل نقل التكنولوجيا وأساليب التقييم والتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، ومكافحة إزالة الغابات وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون .